

ناحية جرش الفخرية في قضاء عجلون (١٨٩٢-١٩١٨م)

- تأسيس ناحية جرش الفخرية:

يبدو من خلال الوثائق العثمانية أن الإدارة العثمانية في مركز الولاية (دمشق) قررت تأسيس ناحية فخرية في جرش سنة ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م^(١). ويرى أكارلي إنجن (Akarli Engin) أن اختيار المركز الإداري بنظر المسؤولين العثمانيين لأي وحدة إدارية يرجع إلى التطور الاقتصادي، ووجود كثافة بشرية، وتوافر الموارد المائية الكافية، وموقعها على خطوط المواصلات إضافة لعامل آخر لعب دوراً مهماً في تحديد المركز الإداري ألا وهو مدى تعاطف المشايخ، وولائهم للسلطة المركزية، وارتباطهم بها^(٢).

وثمة دوافع غير معلنة حدثت بالإدارة العثمانية إلى تأسيس هذه الناحية الفخرية في جرش. فالدافع الأمني كان من الأسباب التي دفعت الإدارة إلى تأسيس مثل هذه الناحية خاصة، وأن منطقة المعراض كانت عرضة لهجمات القبائل البدوية المتكررة، فكان إيجاد نوع من الإدارة في جرش يخفف من حدة هذه الهجمات، ويقللها^(٣).

أضف إلى ذلك أن الدولة العثمانية كانت ترغب في استقرار الشراكسة في جرش، وتشجيعهم على مثل هذا الاستقرار فكان لا بد من إنشاء مديرية فخرية لترعى شؤونهم^(٤).

(١) سالنامه ولاية سوريا، دفعة ٢٤، ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م، ص ١٢٦.

(٢) النواصرة، جرش وجوارها، ص ٦٦.

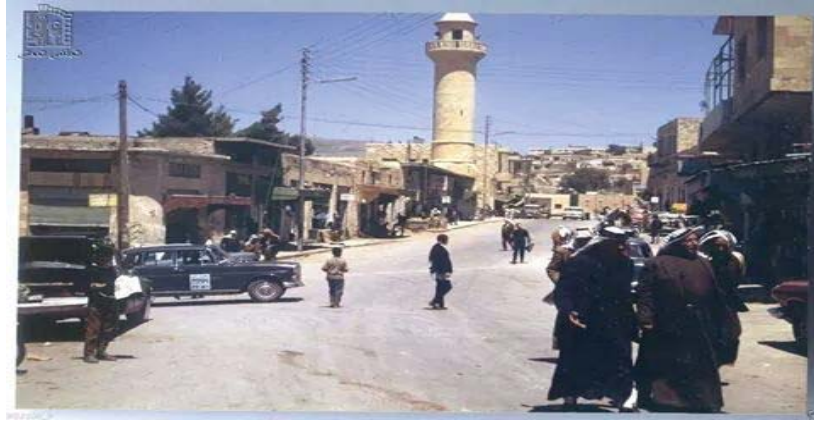
(٣) المرجع نفسه، ص ٦٦.

(٤) عبد الله أبو محفوظ، وشاكر أبو بدر، الشركس في جرش، مجلة رسالة المعلم، العدد الثالث، حزيران

١٩٥٨م، ص ٢٤٥.

كان بعد مركز قضاء عجلون عن جرش يعدّ دافعا مهما لإنشاء ناحية ترعى شؤونهم، وتسرع في إنجاز أعمالهم، ومعاملاتهم^(١).

ويعتقد الباحثون بأن الهدف من إنشاء هذه المديرية الفخرية هو إيجاد حاجز بشري أمام هجمات القبائل البدوية على قرى المعراض وجبل عجلون خاصة، وأن هذه الهجمات قد اشتدت على هذه المنطقة خلال تلك الفترة التاريخية كما أن الدولة العثمانية كانت تهدف من وراء أحداث مثل هذه النواحي سواء كانت إدارية رسمية ككفرنجة والكورة أو غير رسمية كجرش إلى إحكام قبضتها على المنطقة، ورغبتها في فرض المزيد من الضرائب، والتجنيد الإجباري. وقد اختيرت جرش لتكون مركزا للناحية الفخرية لعدة أسباب منها:



سوق جرش في سبعينيات القرن العشرين

١. موقع جرش الاستراتيجي بين قرى ناحية المعراض، وسهولة الوصول إليها من جميع الجهات.
٢. ربط القرية بعدد من الطرق سواء أكانت القادمة من سوف، أم من قرى جبل عجلون إضافة إلى وجود عدد من العيون المائية في القرية اللازمة للزراعة، وللاستعمال البشري^(٢).

(١) صحيفة المقتبس، العدد ٨٨١، ١٣٣٠هـ / ١٩١٢، ص ٢.

(٢) النواصرة، المرجع السابق، ص ٦٨.

- الجهاز الإداري في الناحية:

كان الجهاز الإداري في ناحية جرش الفخرية بسيطاً، فهو لا يتجاوز مدير الناحية، ووكيل مدير الناحية (نائبه)، وقائد للدرك، ومجموعة من قوات الدرك (الجاندرمة)^(١). وتحصيلدار^(٢) يتولى جباية الضرائب من عربان بني حسن^(٣).

- مدير الناحية:

كان مدير الناحية يعين من قبل الوالي العثماني في مركز الولاية (دمشق) ثم أعطي القائممقام^(٤) في القضاء صلاحيات التنسيب بأسماء مدراء النواحي لأغراض التعيين من قبل نظارة الداخلية التي تصدر أمراً بتعيين مدراء النواحي الذين وقع عليهم الاختيار^(٥). وكان هذا المدير يترأس الجهاز الإداري في الناحية يساعده في ذلك وكيل مدير الناحية، وتشير سالنامه ولاية سوريا لسنة (١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م) إلى أن أول مدير فخري لناحية جرش هو عبد الحميد بك الجركسي^(٦). وقد بقي هذا مديراً فخرياً يتولى إدارة الناحية حتى نهاية سنة (١٣١٨هـ / ١٩٠٠م)^(٧).

(١) الجاندرمة: لفظة تركية الأصل استخدمت لتحديد وظيفة أمنية داخل حدود المدن، والقرى، أو خارجها. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، (إسطنبول: إقدام مطبعة سي، دار سعادت، ١٣١٧هـ / ١٨٩٩م)، ص ٦٩٥.

(٢) تحصيلدار: لفظة مؤلفة من مقطعين. إحداهما تحصيل، والأخرى دار، وهي فارسية الأصل، ومعناها القابض، أو الماسك. انظر: سامي: قاموس تركي، ص ٦٩٥.

(٣) سالنامه ولاية سوريا، دفعة ٢٤، ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م، ص ١٢٦.

(٤) القائممقام: كلمة عربية الأصل تعني من يقوم مقام غيره، انظر: هند أبو الشعر، إربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠-١٩٢٨م، (عمان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٥م)، ص ١٧٨.

(٥) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في سوريا (١٨٦٤-١٩١٤م)، ص ٩٨.

(٦) سالنامه ولاية سوريا، دفعة ٢٤، ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م، ص ١٢٦.

(٧) المصدر نفسه، دفعة ٣٢، ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، ص ٢١٨.

ويذكر صالح التل في مذكراته المخطوطة "أن ناحية جرش مديرها الفخري مربوط بقضاء عجلون، ومديرها حميد بك الجركسي، وكان يتقاضى راتباً من الدولة إضافة إلى تحصيلدار يقوم بتحصيل الأموال، ويتبع هذه الناحية جرش (مركز الناحية) وعموم عربان وعشائر بني حسن^(١) .

في حين أشار الرحالة جورديش فريير (God richfreer) بأنه صافح مدير الناحية عبد الحميد بك أثناء زيارته جرش سنة (١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م)، ورحب به المدير، وبمن معه واصفا إياه بأنه "رجل جميل الخلقة يرتدي ملابس أوروبية"^(٢) .

ومن مدراء ناحية جرش حسين جلبي أفندي الذي عين مديراً للناحية اعتباراً من سنة (١٣١٨هـ / ١٩٠٠م)^(٣) . وبقي مدراء من شراكسة جرش يتولون إدارة الناحية ولم يتعداه إلى غيرهم حتى نهاية الحكم العثماني (١٣٣٦هـ / ١٩١٨م). ورغم إشارات الوثائق العثمانية لمنصب وكيل مدير الناحية، لكنها لم تذكر أسماء من تولى هذا المنصب^(٤) .

وكانت ناحية جرش الفخرية تتبع إدارياً إلى قضاء عجلون التي كان مركزها (إربد) التابعة إلى متصرفية لواء حوران ضمن ولاية سوريا^(٥)، وقد بقيت هذه التبعية الإدارية لقضاء عجلون حتى نهاية الحكم العثماني سنة (١٣٣٦هـ / ١٩١٨م). وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة قضاء عجلون أقر عام (١٣٢٨هـ / ١٩١٠م) تأليف قضاء جديد تكون جرش مركزاً له وكتب بالأمر إلى نظارة الداخلية لكن هذا المشروع لم ينفذ بسبب انشغال الدولة بمشكلاتها الداخلية.

(١) صالح التل، مذكرات مخطوطة غير منشورة، (إربد: ١٩٤٦م)، ص ٢٢٣ .

(٢) النواصرة، جرش وجوارها، ص ٧١ .

(٣) صحيفة البشير، العدد ١٤٢٩، (بيروت: ٢٦ / ٣ / ١٩٠٠م)، ص ٣ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٣ . سالنامه سوريا، دفعة ٣٢، ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م، ص ٢١٨ .

(٥) سالنامه دولة عليية عثمانية، دفعة ٢٣، (مطبعة عامرة، دار سعادت، ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م، ص ١٨ ،

النواصرة، جرش وجوارها، ص ٧٢ .

- مجلس إدارة الناحية:

يتألف مجلس إدارة الناحية من أعضاء مجلس اختيارية القرى في الناحية على أن لا يتجاوز عدد الأعضاء من كل قرية أربعة أشخاص^(١). ويجتمع المجلس أربع دورات في السنة يحددها الوالي، ولا يتجاوز مدة انعقاد كل دورة أسبوعاً واحداً ويترأس اجتماعات المجلس مدير الناحية، وتنعقد القرارات بالأكثرية، وعند تساوي الأصوات يؤخذ برأي الجهة التي صوت معها الرئيس^(٢).



أما وظيفة هذا المجلس فهي اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء الطرق التي يرغب أهالي قرى الناحية في إنشائها عن طريق الإعلانات العملية، أو النقدية والاهتمام بالزراعة، والتجارة، والصناعة^(٣)، والمحافظة على النظافة، وتدقيق قرارات مجلس اختيارية القرى القاضية بتوزيع الأموال، وتخفيف التكاليف، أما القرارات فلا تكون ملزمة بل تنفذ حسب المأذونية المعطاة لمدير الناحية من قبل القائم مقام^(٤).

(١) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، المجلد الثاني، (بيروت: ١٣٠١هـ / ١٨٨٣م)، ص ٤١٦.

(٢) نوفل، المصدر السابق، مجلد ٢، ص ٤١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٦.

(٤) نفسه، مجلد ٢، ص ٤١٦.

- المختار:

يمثل المختار قريته أو أي فئة من الأهالي لا تقل عن عشرين بيتاً ويتم انتخابه من قبل السكان^(١). وكان من أهم وظائفه الإعلان عمّا يبلغ إليه من مدير الناحية من القوانين، والأنظمة، وأوامر الحكومة إلى القرى، وكذلك جمع أموال الدولة المفروضة على سكان القرى، وتحصيلها بموجب قرارات مجالس الاختيارية، وتذاكر التوزيع التي يرسلها مدير الناحية، وتبليغ تذاكر الإحضار التي ترسل بمعرفة الحكومة لجلب بعض الأشخاص وإحضارهم إلى مركز الناحية^(٢).

وإخبار مدير الناحية عمّا يقع في القرى والمزارع من المواليد، والوفيات بالأوقات المعينة، وإعطاء معلومات له عن الذين يتوفون، وورثتهم وإعلامه بالسرعة الممكنة عن قضايا الجرح، والقتل، وإبلاغ مركز الناحية عن الأراضي المحلولة، والمكتومة، وإجراء باقي الأمور، والمصالح التي تحال إليهم^(٣).

فالمختار موظف حكومي يحمل الخاتم الرسمي، ويضعه على كل الوثائق التي يتاح له الاطلاع عليها، أو الشهادة على قسم منها، كما كانت تقع عليه مقابلة موظفي الدولة مثل جابي الضرائب، وطوافي الغابات عند قدومهم للقرية، ومسؤولية الحفاظ على النظام داخل القرية، وأداء الخدمات لكل القرويين^(٤).

(١) أيمن الشريدة، ناحية الكورة في قضاء عجلون (١٨٦٤ - ١٩١٨ م)، (إريد: مطبعة الروزنا، ١٩٩٧ م)، ص ٦٥.

(٢) نوفل، الدستور، المصدر السابق، م ٢، ص ٣٩٠.

(٣) المصدر نفسه، م ٢، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

(٤) النواصرة، جرش وجوارها، ص ٧٥ - ٧٦.



- مجلس إدارة القضاء:

يتكوّن هذا المجلس من مجموعة أعضاء برئاسة القائم مقام، ونائبة، ومدير المال، وكاتب إدارة التحريات^(١)، والمفتي، وكان مقر هذا المجلس في مركز القضاء. أما عن كيفية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة فكان يتم بوساطة لجنة مؤلفة من القائم مقام، والمفتي، والرؤساء الروحانيين من غير المسلمين، وكتاب القضاء^(٢)، حيث تفرز الجمعية (اللجنة) المذكورة أسماء عدد من أهالي القضاء، والقرى التابعة لها يساوي ثلاثة أمثال العدد المطلوب فترشح الجمعية تسعة أعضاء، وتوزع لوائح بأسمائهم على القرى التابعة للقضاء كي تنتخب مجالس الاختيارية فيها ثلثي العدد المطلوب، أي ستة أعضاء، وبعد ذلك تعاد هذه الأوراق إلى المركز، وتجتمع لجنة الفرز مرة أخرى، وتنظر في هذه الأوراق باعتبار أن لكل قرية رأياً، والأعضاء الثلاثة الذين ينالون أكثرية الأصوات هم الذين يجري تعيينهم^(٣).

(١) سالنامه ولاية سوريا، دفعة ٦، ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م، ص ٨٦، المصدر نفسه دفعة ٧، ١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م، ص ٢١١.

(٢) المصدر نفسه، ١٢٨٦هـ / ١٨٩٠م، ص ١٠١.

(٣) نوفل، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٩٣.

وقد اشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون من تبعية الدولة العلية الذين يدفعون ويركو ولا تقل عن مئة وخمسين قرشا سنويا، وأن يكون ممن تجاوزوا سن الثلاثين، ويفضل من يجيد القراءة والكتابة. ومن المهمات التي تقع على كاهل أعضاء مجلس الإدارة، التدقيق على إيرادات، القضاء ومصاريفه، ورؤية محاسبات صناديق المنافع العمومية، وإدارة أموال الحكومة المنقولة، وغير المنقولة كافة، والمحافظة عليها، وتقسيم التكاليف المطروحة بقرار من المجلس المذكور على المحلات، والقرى، واتخاذ التدابير المتعلقة بالصحة العمومية، وإنشاء الطرق الخصوصية بين القرى، واستحضار التحقيقات الابتدائية لمجلس إدارة اللواء فيما كان منها خارج عن مأموريته، وتبليغ قرارات مجلس إدارة القضاء إلى القائم مقام^(١).

وأوردت السالنامات العثمانية أسماء الأعضاء الذين شاركوا بمجلس الإدارة في قضاء عجلون عن كل النواحي، وكان عن ناحية جرش عبد العزيز أفندي بتاريخ (١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م)^(٢) وفي سالنامة ولاية سوريا لسنة (١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م)، استمر عبد العزيز الكايد يمثل الناحية في مجلس إدارة القضاء^(٣) لسنة (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) عبد العزيز الكايد أفندي^(٤).

وقد مثل الناحية في مجلس الإدارة حيث تذكر سالنامة ولاية سوريا لسنة (١٣١٣ - ١٣١٤هـ/ ١٨٩٥-١٨٩٦م)، عبد العزيز الكايد أفندي "من قرية سوف"^(٥) وفي عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) مثل الناحية كذلك عبد العزيز الكايد أفندي^(٦).

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤١٥.

(٢) سالنامة ولاية سوريا، دفعة ٢٧، ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، ص ٢٠٣.

(٣) المصدر نفسه، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م، ص ٢١٧.

(٤) المصدر نفسه، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، ص ٢١٣.

(٥) نفسه، دفعة ٢٨، ١٣١٣ و ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، ص ١٩٧.

(٦) جريدة المقتبس، العدد ٦٤٩، بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩١١م، ص ٣.

- تمثيل ناحية جرش في مجلس الولاية العمومي:

بموجب قانون الولايات العثمانية الصادر سنة (١٢٨١هـ / ١٨٦٤م)، أصبح لكل ولاية من ولايات الدولة العثمانية "مجلس عمومي" خاص للولاية، ويجتمع هذا المجلس في مركز الولاية مرة في السنة، على أن لا يتجاوز مدة اجتماعاته أربعين يوماً^(١).

ويتم انتخاب هذا المجلس من قبل مجالس الأفضية في الولاية، ويختص هذا المجلس في تسوية الطرق السلطانية داخل الولاية، والمذاكرة في أمور الزراعة، والتجارة، وتعديل ضريبة الويركو ثم أصبح ينظر هذا المجلس في دفاتر توزيع التكاليف على الألوية، وكان رأي المجلس العمومي استشارياً فقط وليس له صفة التنفيذ، وقد جرت العادة أن يلقي والي سوريا خطاباً في حفل افتتاح هذا المجلس^(٢).

وفي الانتخابات التي جرت سنة (١٣٢٩هـ / ١٩١١م)، في عهد حكومة الائتلاف والحرية فاز عبد العزيز أفندي الكايد عن ناحية جرش وقضاء عجلون^(٣).

وفي سنة (١٣٣٣هـ / ١٩١٤م) جرت انتخابات جديدة لمجلس ولاية سوريا العمومي، وقد مثل الناحية وقضاء عجلون في المجلس شوكت حميد الجركسي من جرش^(٤).

- القضاء:

بقي القضاء العشائري هو المسيطر في الناحية حتى نهاية القرن التاسع عشر، فقد كانت القرية وحدة اجتماعية متكاملة، وكان للشيخ والمتنفذين في القرية، حق إجبار أي قروي في الظهور في المضافة في حال إدانته، لتوضيح أفعاله^(٥).

(١) عوض، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) أحمد شقيرات، الإدارة العثمانية في شرقي الأردن (١٨٦٤-١٩١٨م)، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م، ص ١٠.

(٣) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩م) الجزء الأول، ط ٢، عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م، ص ١٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٥) الشريدة، المرجع السابق، ص ٧٤.

ولما توسعت أمور قضاء عجلون، وأصبح مركزه يضم محكمة شرعية ونظامية أصبحت قضايا الناس، ومشاكلهم تعالج في هذه المحاكم جنباً إلى جنب مع حكم الشيوخ في المنطقة، وتشكلت محكمة القضاء من نائب قاضي عجلون^(١)، ورئيس محكمة البداية^(٢)، ورئيس الكتاب وواحد من الكتّاب، والمعرفين من أصحاب القضايا، والشهود، والمختير، والموكلين بالإقامة من الشيوخ والمختير^(٣).

وعندما تشكل المجلس الإداري في الناحية أصبحت بعض القضايا تعالج فيها جنباً إلى جنب مع محكمة عجلون فيما يختص بالقضايا الشرعية من زواج، وطلاق، ومهور، وميراث، وبقي البت فيها في محكمة قضاء عجلون^(٤). وقد تولت مديرية الناحية حل الكثير من قضايا السرقة، والاعتداءات الشخصية، وقضايا العرض^(٥).

- الجهاز العسكري والأمني:

كانت قوات الأمن الضابطة تقوم بواجباتها الأمنية من حيث إلقاء القبض على أصحاب الجرائم (الصوص)، وقطاع الطرق، وتوطيد الأمن في الطرق والمعابر، وإيصال البوستات (البريد)، وجلب أنفار القرعه، والرديف^(٦)، ومساعدة مشايخ القرى على جباية الأموال الأميرية^(٧). وقد وجدت إلى جانب قوات الأمن الضابطة قوة الجندرمة (الدرك)، وكانت تشرف على حفظ الأمن، ومطاردة اللصوص، وأشغال المخافر^(٨).

(١) سجل شرعي عجلون، جمادى الأولى ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، ص ١٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م، ص ١٦.

(٣) التل، مذكرات، ص ٢٠٧-٢٠٩.

(٤) سجل شرعي عجلون، حجه ٢، مجلد ١٦، جمادى الثاني ١٣٣٦هـ / ١٩١٨م، ص ١٧٥.

(٥) صحيفة المقتبس، العدد ٦٣٧، ٢٩ آذار ١٩١١م، ص ٣.

(٦) سجل شرعي إربد رقم ١، حجة ٣٥، ١٢ ذي القعدة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م.

(٧) جريدة المقتبس، العدد ٦٤٩، بتاريخ ١٢/٤/١٩١١م.

(٨) سليمان موسى، ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩م)، الجزء الأول، ط ٢، (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨م).



وكانت الجندرمة تصل إلى قرى الناحية على شكل حوالات تسمى (حوالات الجندرمة)، وهي: تحويل قوة من الدرك العثماني على القرية في حال وجود مطلوبين، أو مطاردين من تلك القرية، وعادة ما كانت تنزل هذه الحوالات في بيت الشيخ أولاً^(١). لقد تمتعت قوات الأمن الضبطية بأهمية كبيرة سواء كانت على مستوى القضاء، أو النواحي التابعة لها، فكان يوزباشي (نقيب) الجاندرمة عضواً في مجلس التحصيلات، ومجلس الوسائط العسكرية المكون من القائم مقام رئيساً، وعضوية اثنين من أهالي القضاء إضافة إلى الكاتب وأمين بلوك الجاندرمه^(٢). حيث يجبر الشيخ على إحضار أي مطلوب، وأحياناً كانت تستمر الحوالات شهراً في القرية إذا لم يحضر المطلوب تأكل، وتشرب على حساب أهل القرية^(٣). ولم يقتصر عمل الجندرمة على تعقب الجنود، وملاحقتهم بل تجاوزه إلى مصادرة ما يمتلكه الأهالي من موجودات كالأسلحة،

(١) دفتر أساسي يوقلمة، المجلد الأول، ١٢٩٣-١٢٩٩هـ/١٨٧٦-١٨٨٤م

(٢) البخيت والحمود، دفتر مفصل لواء عجلون رقم ١٨٥، ص ٧٧.

(٣) خليف الغرايبة، الجغرافيا التاريخية لمنحدرات عجلون الغربية (١٨٦٤-١٩٤٦م)، (عمان: مطبعة الروزنا، ١٩٩٧م).

وغيرها^(١). وكان يرافق مدير الناحية مجموعة من الجنود لا يزيد عددهم عن (١٥) مسلحا إضافة إلى مجموعة ترافق التحصيلدارية في القرى التي ينزلون فيها^(٢).



وثيقة تعيين شاويس سوق ببلدية جرش عام (١٩١٠م)

وقد وصف بيركهاردت (Burkhardt) التجاوزات التي كان يتعرض لها الفلاحون على أيدي رجال الضبطية الذين يرهقون الفلاحين بطلب لحوم الدجاج، والخراف، وعند رحيلهم كثيرا ما تمتد أيديهم إلى كل ما يعجبهم في البيت الذي آواهم^(٣)، وكثيرا ما كانت مصالح رجال الضبطية تلتقي مع مصالح شيوخ القرى، ومخاتيرها، وكانوا يتجولون في القرى لتحصيل الأموال، وعندما يوافون قرية من القرى يتشاورون مع شيخها، فكان يجمع

(١) جريدة الاتحاد العثماني، العدد ٦٤، ١٣٢٥هـ/١٩٠٩م، ص ١.

(٢) سعيد حماده، النظام النقدي والصرافي في سوريا، ترجمة شبلي بك موسى، (بيروت: المطبعة الأمريكية، ١٩٣٥م).

(٣) سجل شرعي جرش رقم ٢، ح ٢، ١٢ شعبان ١٣٢٨هـ/ ٢ كانون الثاني ١٩٣٠م.

لهم مقداراً من النقود "التسفيرية"، وكانت نفقات هذه التسفيرية تربو على المئات من المجيديات في كل قرية، وفي بعضها آلاف من الليرات^(١).

- التجنيد الإجباري (الخدمة العسكرية):

شهدت المنطقة أول تجنيد إجباري في فترة حكم إبراهيم باشا سنة (١٨٣٤م)، حيث طبق إبراهيم باشا نظام التجنيد الإجباري على قرى المنطقة، وقد قوبل هذا النظام بالرفض من أهالي المنطقة^(٢).

وبعد انتهاء الحكم المصري في المنطقة سنة (١٨٤١م)، وعودة العثمانيين بدأت الدولة بتطبيق أصول نظام التجنيد الإجباري الذي كانت قد أعلنته في كلخانة سنة (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م)^(٣). وقد طبق هذا النظام على جميع المسلمين من أهالي البلاد للخدمة في صنف من صنوف العسكرية (النظامية، والرديف، والمستحفظ)، ومدتها عشرون سنة، السنوات الأولى منها نظامية، والثمانية التي تليها مختصة بالخدمة في سلك الرديف، والسنوات الست الباقية في سلك المستحفظ^(٤).

وكانت القرعة إحدى الطرق المتبعة من قبل رجال الدولة لتحديد الأشخاص المنوي أخذهم للعسكرية، فكان على الشبان من سن الواحد والعشرين الحضور لمكان القرعة في القرية، ومن تقع عليه القرعة منهم يتولى الفرسان إحضارهم، وذلك بربطهم بالحبال مع بعضهم بعضاً، ومن ثم سحبهم إلى أماكن التدريب المعهودة^(٥). ويعفى من الخدمة العسكرية الأشخاص الذين صدرت بحقهم فرمانات سلطانية عالية، والقائمون على

(١) النواصرة، جرش وجوارها، ص ١٠٤.

(٢) الشريفة، ناحية الكورة، ص ٨١.

(٣) جريدة سوريا الشام، قانون أخذ العسكر، العدد ١٠٩٢، بتاريخ ١٨٨٤ - ١٨٨٥م، ص ٤.

(٤) شولش، تحولات جذرية في فلسطين (١٨٥٦ - ١٨٨٢م)، ترجمة كامل العسلي، (عمان: ١٩٨٨م)، ص ٣٠٦.

(٥) جريدة سوريا، المصدر السابق، ٨٣.

تدريس العلوم، ومشايخ الطرق، والمتصرفون بجهات إمامة، أو خطابة في جامع، وذو الأمراض الداخلية، والأشخاص الذين تجاوزوا السبعين^(١). كما أعفِي من الخدمة الرجل الذي زوجته غريبة أي من خارج القرية^(٢).

وقد إعتاد الكثير من هؤلاء الجنود الهرب من تلك المناطق عبر المعابر، والممرات الخفية في بلاد سوريا الطبيعية^(٣). ويشير السجل الشرعي لبعض أسماء من ذهبوا للتجنيد الإجباري فيشار لحميد قلبناه الجركسي من جرش^(٤). وكان هناك مجموعة من الجند الخيالة يُسمون تعقيبات يبحثون عن الفارين المطلوبين الذين يختفون في النهار، ولا يعودون إلا في الليل عند مغادرة التعقيبات للقرية^(٥).

- الزعامة العشائرية:

برز شيوخ النواحي كمركز سياسي أفرزته الظروف السياسية، والاقتصادية التي كان يعيشها سكان القرى في أواخر القرن التاسع عشر، والذي كان مليئاً بالغزو، والحروب، والوضع الأمني الصعب^(٦)، فتضاعفت أهمية الشيوخ مع غياب أي إدارة مركزية في المنطقة، ولذلك وجدت السلطة العثمانية أنه من الأفضل لها التعامل مع سلطة واحدة تستطيع جمع الضرائب، وأن تحافظ على بعض النظام، ولذلك أصبح الشيخ معروفًا بالحاكم الأعلى للمنطقة عن طريق أتباعه، ومن وجهة البدو الذين عارضوه ومن وجهة الحكومة العثمانية^(٧).

(١) النواصرة، جرش وجوارها، ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) الشريدة، ناحية كفرنجة، ص ٨٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٦.

(٤) سجل شرعي إربد، ح ٢، بتاريخ ٣ ربيع الأول ١٣٢٩هـ / ١٩١١م، ص ٧-٨.

(٥) الشريدة، ناحية الكورة، ص ٨٥.

(٦) فرحة غنام، ملكية الأرض والزعامة، رسالة ماجستير غير منشورة، (إربد: جامعة اليرموك، ١٩٨٨م)، ص ٩١.

(٧) النواصرة، جرش وجوارها، ص ١٠٨.



بلدة المصطبة

ويعد الشيخ بمثابة الزعيم العسكري في سلطته، وكان يفرض هذه السلطة بوساطة أقاربه المسلحين^(١)، ولذلك كان يقوم بمهام رئيسة لحفظ النظام في منطقتة ومسؤوليته المباشرة أمام السلطات الحاكمة لكونه الناطق باسم قريته^(٢) كما كان قائماً على تنظيم شؤونها الإدارية، والاجتماعية كالزواج والطلاق، والعارف بمساحتها ومقدار فدانها والمتحصل منها^(٣).

وكان للشيخ الحق في حل المشاكل الناتجة عن جمع الضرائب، والتطوع للجيش، وملكية الأرض^(٤)، وكان يملك بيتاً كبيراً مفروشاً يسمى المضافة (وهو ما أطلق عليه مضافة الشيخ) حيث يستقبل فيها الضيوف، والجنود، وموظفي الدولة^(٥).

(1) Antaun·arab village، p 157.

(٢) يوسف غوانمة، دراسات في تاريخ الأردن وفلسطين في العصر الإسلامي، (عمان: دار الفكر، ١٩٨٣م)، ص ٨٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٩.

(٤) أحمد الظاهر، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٥) بيركهارت، رحلات في جنوب سوريا، ص ٤٦.

ومن أبرز الزعامات المحلية ذات النفوذ في الناحية خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر شيخ سوف الشيخ حسن البركات، وقد وصفه الرحالة أوليفانت (Oliphant) سنة (١٨٧٩م) بأنه يستطيع تجنيد (١٤٠٠) فارس في الوقت الذي لا يمكن لأي شيخ غيره تجنيد عشرة، لأنه كان يعتمد على مساعدة أهالي القرية، والقبائل البدوية^(١).



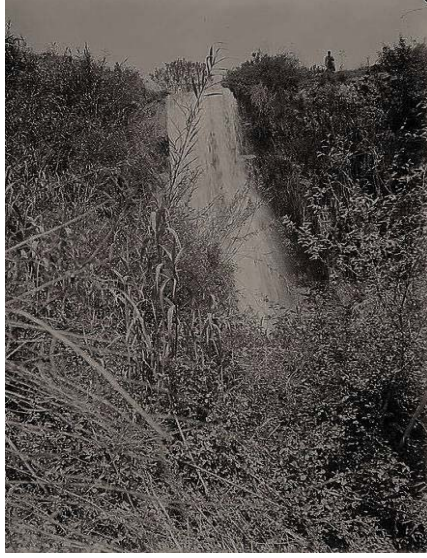
بلدة نحلة

وقد تمرّد هذا الشيخ على الدولة كما يشير ميرل (Merrill) وتعود أسباب تمرده إلى المعاملة السيئة التي عومل بها الأهالي على أيدي المسؤولين، وجباة الضرائب، وقد تم جمع الضرائب مقدماً كما جمعت مقادير أخرى من الضرائب إعانة للدولة "الإعانة الجهادية"^(٢). وقد رفض شيخ سوف دفع الضريبة، واستعد للمقاومة، ولكنه لم يستطع مقاومة القوات النظامية العثمانية التي أرسلت وأخيراً دفع المطلوب^(٣).

(١) Oliphant، the land of gilead with excursions in the Lebanon، (London: 1880)، p.176.

(٢) Merrill، east of gordan، (newyork: 1881)، p. 357-358.

(٣) Op.cit، p. 358.



شلال جرش

وأكد الرحالة أوليفانت (Oliphant) أن شيخ سوف دخل في نزاع مع الحكومة بعد أن رفض دفع الضريبة، وبعد إخماد ثورته على يد الحكومة طرد من مجلس إدارة القضاء، وتوجب عليه دفع ضريبة خمسة عشر عاماً كان قد رفض دفعها في الماضي^(١). وبصورة عامة، فإن شيخ العشيرة لم يكن منتخباً بل كانت تبرزه الأحداث، والمواقف، والرعاية في خدمة الناس^(٢).

(١) Merrill، p. 176.

(٢) مصطفى العتوم وآخرون، تاريخ سوف الاجتماعي، (عمان: المكتبة الوطنية، ١٩٩٦م)، ص ٢٠.